

منظمات حقوقية تدين ازدياد مبيعات المملكة المتحدة من الأسلحة إلى البحرين

29 سبتمبر 2014 - لندن - تدين بشدة منظمة أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومنظمة حملة ضد تجارة الاسلحة (CAAT) قرار المملكة المتحدة الأخير لزيادة بيع الأسلحة للبحرين. كما ترفع المنظمات مخاوف جدية من ازدياد تجارة الأسلحة وتعميق العلاقات العسكرية بين دولة تزعم الدفاع عن الديمقراطية وحكومة عازمة على قمع الإرادة الديمقراطية لشعبها مما سيقوض من تعبير المجتمع الدولي عن قلقه العميق بشأن الوضع في البحرين.

"تحتاج الحكومة البريطانية لإعادة التفكير بجدية بسياساتها في إمداد حكومة البحرين بالأسلحة. لقد رأينا في الماضي أن الحكومة البحرينية مستعدة لاستخدام هذه الأسلحة ضد شعبها. ماذا سيمنعهم من القيام بذلك مجدداً؟" نيبيل رجب، المؤسس المشارك لمركز البحرين لحقوق الإنسان.

مع تناقض الدعم المعلن لحقوق الإنسان، توسطت المملكة المتحدة بهدوء في صفقات الأسلحة مع البحرين لسنوات. وقد زادت هذه الصفقات منذ حملة القمع في البحرين على حركة الاحتجاجات الديمقراطية التي بدأت في فبراير 2011. فمنذ ذلك الحين، زودت المملكة المتحدة الحكومة البحرينية [69726115 جنيه استرليني](#) من المساعدات العسكرية المباشرة والدعم ذو الاستخدام المزدوج. وفي المقابل، من عام 2008 وحتى الشهر الأول من عام 2011 تلقت البحرين من المملكة المتحدة دعماً عسكرياً بحدود [16 مليون جنيه استرليني](#).

"ليست الحكومة البريطانية فقط صامتة في وجه انتهاكات البحرين المستمرة لحقوق الإنسان: ولكنها تمكن القمع بفعالية عن طريق تلميع صورة النظام وإعطاءه الدعم العملي والمعنوي مع مبيعات الأسلحة" سارة والدرون، منسقة حملات من منظمة حملة ضد تجارة الاسلحة CAAT.

لقد اعطى صعود الدولة الإسلامية المملكة المتحدة ذريعة لتعزيز علاقتها مع المنامة، مما أدى إلى مناقشات لإنشاء [قاعدة عسكرية بريطانية جديدة في البحرين لزيادة وجودها العسكري](#) في الجزيرة.

"لقد رأينا كيف شكل وجود الأسطول الأميركي الخامس غطاءً لحكومة البحرين من الضغط الدولي" قال حسين عبدالله، المدير التنفيذي لمنظمة أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، "كما يتبين من [الصراعات](#) الدبلوماسية الأخيرة للولايات المتحدة مع البحرين، إذا كانت تعتقد المملكة المتحدة أن صفقات الأسلحة ستوفر لها شريك إقليمياً أو تمنحها القدرة على التأثير على النخبة الحاكمة في البحرين، فهي مخطئة."

سيد أحمد الوداعي، مدير الدفاع عن الحقوق في معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، "نحن مستاءون للغاية من جهود الحكومة البريطانية لتقوية علاقتها العسكرية مع البحرين. في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي [للضغط](#) على الحكومة البحرينية لوضع حد [لانتهاكات](#) الكبيرة لحقوق الإنسان، مثل هذا العمل الأحادي سيعطي فقط سلطة لحكامها الاستبداديين."

تدعو منظمة أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومنظمة حملة ضد تجارة الاسلحة (CAAT) لوضع حد فوري لتجارة الأسلحة مع البحرين وإلغاء أي عقود راهنة.